بعض السمات والخصائص السياقية لحروف الجر

الأستاذ المساعد الدكتور
عبدالله أحمد عبدالله البسيوني

الباحث
أحمد محمد مرافا

جامعة المدينة العالمية 2013

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد :

يأتي موضوع هذا البحث بعنوان(**بعض السمات والخصائص السياقية لحروف الجر**) ليلقي الضوء على أهمية السمات للحروف الجارة وخصائصها السياقية، في تركيب الجمل مع التركيز على الخصائص والسمات التي يكثر الاختلاف حولها من النحاة واللغويين بعامة لعرض الآراء التي تناولت هذه السمات والترجيح بين هذه الآراء من خلال الشواهد التي تعضد ما ذهبنا إليه.

إشكالية البحث

وقع الخلاف بين النحاة في كثير من السمات والخصائص السياقية لحروف الجر مثل القول بالزيادة في حروف الجر ، حيث ذهب البعض إلى القول بزيادتها والبعض الآخر إلى منعها. وفي جواز الفصل بين حروف الجر ومدخولها وفي جواز حذف الجار.وفي التناوب في حروف الجر.ويحاول هذا البحث استعراض هذه الآراء والترجيح بينها .

تساؤلات البحث : تكمن أسئلة هذا البحث فيما يلي:

- س ما مدى صحة القول بالزيادة في حروف الجر عند القائلين بذلك من النحاة؟
- هل يجوز الفصل بين حروف الجر ومدخولها ؟
- س ما المواضع التي استقر فيها النحاة على جواز حذف الجار وما الأسباب البلاغية لهذا الحذف
- س هل يجوز التناوب بين حروف الجر وهل ورد ما يؤيد هذا التناوب في القرآن الكريم؟

أهداف البحث:

لهذا البحث أهداف أهمها ما يلي:

- عرض الخلاف بين المثبتين والمانعين للقول بالزيادة في حروف الجر من النحويين والترجيح بينهما.
- عرض آراء النحاة في جواز الفصل بين حروف الجر ومدخولها أو عدم جواز ذلك وترجيح ما نراه صوابا من هذه الآراء
- التأصيل لقضية حذف الجار وعرض المواضع التي أجاز النحاة هذا الحذف بها لأسباب بلاغية
- عرض الخلاف بين المثبتين والمانعين من النحاة لظاهرة التناوب في حروف الجر والترجيح بين هذه الآراء

- **منهج البحث:**
- أمَّا المنهج المتبع في البحث هو المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم أولا تحديد السمات والخصائص السياقية المراد دراستها لحروف الجر ثم تم استعراض آراء النحاة في هذه الخصائص وعرض الخلاف بينهم في جواز هذه الخصائص أو عدم جوازها ثم ترجيح الصواب مع عرض الشواهد التي تعضد ما ذهب إليه البحث ، لهذا كان اختيار الباحثَين منصبا على السمات الخلافية لحروف الجر .
-
- ويتكون البحث من المقدمة والموضوع والخاتمة والفهارس :
-
- **موضوع البحث :**ويتناول الموضوع الآتي :
- **أولا :التعريف بالحروف الجارة وأثرها في إبراز المعاني.**
- **ثانيا : أنواع تقسيمات حروف الجر.**
- **ثالثا: الخلاف بين المثبتين والمانعين للقول بالزيادة في حروف الجر.**
- **رابعا: الفصل بين حروف الجر ومدخولها:**
- **خامسا: ظاهرة حذف الجار.**
- **سادسا: ظاهرة التناوب في حروف الجر**

أولا: التعريف بالحروف الجارة وأثرها في إبراز المعاني.

إن الحروف الجارة لها أثر كبير في إبراز المعاني وفي فهم كلام العرب، و هي تختص بجر الأسماء التي تدخل عليها وتسميتها "بحروف الجر" تسمية بصرية، والكوفيون يسمونها "حروف الإضافة" أحيانا، لأنها تربط بين الاسم والفعل، ويسمونها "حروف الصّفات" أحيانا أخرى، لأنها تُحدث في الاسم صفة من ظرفية أو غيرها. كما أشار إلى ذلك عبد القاهر الجرجاني بقوله :"هي التي تجر معاني الأفعال إلى الأسماء لأنك إذا قلت :"مررت بزيد" فاتصل معنى المرور بزيد، أو باعتبار عملها فيكون من قبيل تسمية المأثر بالاسم الأثر ،كما سميت حروف الجز لأن عملها الجر"(1) .

كما تدخل هذه الحروف تحت الحروف العاملة، فالعامل من الحروف هو ما أثّر فيما دخل عليه رفعا، أو نصبا، أو جرا، أو جزما. كما تُؤثر هذه الحروف في معمولاتها تأثيرا دلاليّا. وفهم معاني الكلام في لغة العرب متوقف على دلالة الحركات، والتأثير النحوي الذي تؤديه هذه الحروف يعتبر من أهم غايات الدرس النحوي.

ثانيا : أنواع تقسيمات حروف الجر.

قسم النُّحاة حروف الجرِّ باعتبارات مختلفة إلى أنواع عدة على النحو التالي:

النوع الأول: الوضعي من حروف الجر: تنقسم حروف الجر وضعا: على ما ذكره المرادي، إلى أربعة أقسام هي (2):

1. أحادي: وهو ما وضع على حرف واحد من حروف الجر، وهي: الباء، اللام، الكاف، الواو، التاء.

---

(1) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية/ للشيخ، الإمام، عبد القاهر الجرجاني، (ت471 هـــــ)، شرح الشيخ خالد، الأزهري الجرجاوي (ت 905 هـــ) تحقيق: وتقديم وتعليق. البدراوي زهران أستاذ اللغات بجامعة أسيوط رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب بسوهاج- الطبعة الثانية طبعة معتدلة ومزيدة ومنقحة. (ص: 89).

(2) الجني الداني في حروف المعاني/للمرادي الحسن بن قاسم من ص: 32، بتصرف فيه. انظر شرح قطر الندى ص 252.

2. ثنائي: وهو ما وضع على حرفين من حروف الجر، وهي: من، عن، في، مذ، كي.

3. ثلاثي: هو ما وضع على ثلاثة أحرف من حروف الجر، وهي: إلى، على، منذ، خلا، عدا، متى

4. رباعي. وهو ما وضع على أربعة أحرف من حروف الجر، وهي: حتى، لولا، لعلّ، حاشا.

النوع الثاني: المشترك والمختص من حروف الجر:

تنقسم حروف الجر من حيث العمل في الظاهر والمضمر إلى قسمين: على ما ذكره ابن هشام الأنصاري:(1) هما:

القسم الأول: المشترك، وهو ما يعمل في الظاهر والمضمر على حد سواء ، وهذا القسم يشتمل على اثني عشر حرفا من حروف الجر: وهي: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، واللام، والباء للقسم، لولا، ولعلّ، وخلا، وعدا، وحاشا.

نحو: {وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ}سورة الأحزاب آية 7 {إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ}سورة المائدة آية 48 {إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ} سورة يونس آية 4 {طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ}سورة الانشقاق آية 19 {رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ} سورة البينة آية 8 {وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ} سورة المؤمنون آية 22 {وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ} سورة الذاريات آية 20 {وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ} سورة الزخرف آية 71{آمِنُوا بِاللَّهِ}. سورة الحديد آية 7، {وَآمِنُوا بِهِ} سورة البقرة آية 284 {لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَتِ}. سورة البقرة آية 284، {وَلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ} سورة البقرة آية 255 .

ويُجر الظاهرُ والمضمرُ، بكلٍّ من "خلا"، و"عدا"، و "حاشا". يقال: جاء القوم خلا زيد، و عدا زيد وحاشا زيد ، كما يقال: قام القوم خلايَ، وعدايَ، وحاشايَ، وإذا استثني بها ضميرُ المتكلم، وقُصد الجر، لم يؤت بنون الوقاية. وإذا قُصد النصبُ أُتي بها. فيقال

---

(1) ينظر: أوضح المسلك إلى ألفية ابن مالك/ للإمام، أبي محمد عبد الله، جمال الدين، بن يوسف، بن أحمد، بن عبد الله، بن هشام, الأنصاري, المصري, (ت761 هـــــ) تحقيق: محمد محي الدين، عبد الحميد، الطبعة غير متوفرة-نشر المكتبة العصرية صيدا- بيروت ص. ب:8355- (3/ ص16. = وشرح قطرالندي وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين، ص: 252.بتصرف يسير.

على الأول: خلايَ. . . ، وعلى الثاني: خلانِي. . . ، ومن الشواهد في "عدا"، قول الشاعر(1):

"أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأسْرًا * عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

ومن الشاهد في "خلا"، قول الشاعر:(2)

خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ، وَإِنَّمَا * أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

ومن الشاهد في حاشا قول الشاعر:(3)

حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ، إِنَّ أَبَا * ثَوْبَانَ، لَيْسَ بِبَكْمَةٍ فَدْمٍ(4):

القسم الثاني: المختص: وهو ما يختص بالظاهر دون المضمر، وهو أربعة أنواع كالتالي:

الأول: ما يختص باسم الزمان، ويشمل الحرفين من حروف الجر وهما: "مذ"، و"منذ"، نحو: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَيْنِ، مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمْعَةِ، وأمّا قولهم: "مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَهُ" فتقديره؛ مُذْ زَمَنِ أَنَّ اللهَ خَلَقَهُ، أَيْ: مُذْ زَمَنِ خَلْقِ اللهِ إِيَّاهُ.

الثاني: ما يختص بلفظ الجلالة، وهي: "تاء القسم".(5) وذلك مثل: {تَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ} سورة الأنبياء آية 46 وهو الكثير. وقد يجر لفظ الرّب مضافا إلى الكعبة، نحو: تَرَبِّ الْكَعبَةِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا، وهو قليل.

---

(1) البيت من الوافر: ذكره بن هشام, الأنصاري, أوضح المسالك/ ينظر: (2/ 285). وذكر المصنف أنه لم يتيسر له الوقوف على نسبة هذا الشاهد على قائل معين.

(2) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك/ (2 / 286). وذكر المصنف أنه لم يقف على اسم قائله.

(3) شرح اختيارات المفضل/للخطيب التبريزي، تحقيق:الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية بيروت سنة:1407هـ-1987م. دار الكتب العلمية بيروت لبنان، (2/ 1507).

(4) "البكمة" الأبكم أي: ذا بكم. المصدر السابق (3/ 258)

(5) ينظر:شرح شذور الذهب، محمد بن المنعم الجوجري، تحقيق: د. نوَّاف بن جزاء الحارثي، الطبعة الأولى سنة 1424هـ. (554/1). = أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك/ (3 /21). بتصرف.

وقد يَجر لفظَ الرحمن، نحو: تالرَّحْمَنِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا، وهو الأقل. أو إلى ياء المتكلم، نحو: تَرَبِّي لَأَقُومَنَّ.

الثالث: ما يختص ببعض الظواهر وهو "كي"(1)، فلا تجر من الأسماء إلا أحد ثلاثة أشياء، وهي كالتالي:

أولها: "ما" الاستفهامية، في السؤال عن علة الشيء: نحو: "كَيْمَهْ"؟ بمعنى: لِمَهْ، والهاء للسكت.

ثانيهما: "أن" المصدرية: ظاهرة، أو مقدرة.(2) فالظاهرة كقول الشاعر:

قَالَتْ: أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا * لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ، وَتَخْدَعَا

والمقدرة: نحو: جئت كي تكرمني.

وثالثها: "ما" المصدرية: كقول الشاعر:(3)

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ، فَإِنَّمَا * يُرَجَّى الْفَتَى، كَيْمَا يَضُرُّ، وَيَنْفَعُ

الرابع: "ما يختص بنوع من المضمرات وبنوع من المظهرات كالنكرات وهو (رُبّ).(4)

فأمَّا الأول: فهو ضمير الغيبة الملازم للإفراد والتذكير، بشرط أن يفسر بتمييز بعده مطابق للمعنى: وهو قليل: كقول الشاعر:

رُبَّهُ فَتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا * يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِمًا فَأَجَابُواْ

---

(1) أوضح المساك/ لابن هشام الأنصاري، (3/ 9).وشرح شذور الذهب/محمد بن المنعم الجوجري (1 /555).بتصرف

(2) شرح شذور الذهب/ لمحمد بن المنعم الجوري: (1/ 555). والجني الداني للمرادي ص: 262. والبيت من الطويل لجميل ثبينة.

(3) انظر: شرح شذور الذهب/ (1/ 559). والجني الداني/ ص: 262. والبيت من الطويل، ولم ينسبه المصنف إلى معين.

(4) ينظر: المرجع السابق، بتصرف يسير. ذكر المؤلف أن البيت من الخفيف ولم يعرف قائله.

وأما الثاني: فهو النكرة وهذا هو الكثير، ومن الثاني: يقال: رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ صَافَحْتُهُ".

الخامس: "ما يختص بالظاهر مطلقا، أيِّ ظاهر كان، ولا يختص بظاهر دون ظاهر ولا يدخل على ضمير. وهذا النوع ثلاثة أحرف وهي:(1)

أولها: "الكاف"، نحو قوله تعالى: {فَكَانَتْ وَرْدةً كَالدُّهَانِ}. سورة الرحمن آية 37.

ثانيها: "حتى" الجارة،(2) ومن شرطها أن يكون مجرورها ظاهرا، فلا تجر المضمر. على مذهب سيبويه وجمهور البصريين. ومجرورها إمَّا اسم صريح، وذلك نحو قوله تعالى: (حَتَّى حِينٍ)،(3)

أو مصدر مؤول من"أن" والفعل المضارع، نحو قوله تعالى: {حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ}. سورة البقرة آية 214، لأن التقدير: حتى أن يقول. وأمّا ما أجازه الكوفيون والمبرد، من دخولها على المضمر، في قول الشاعر:(4)

فَلاَ، وَاللهِ، لاَ يُلْفِي أُنَاسُ * فَتًى، حَتَّاكَ يَا ابنَ أَبِي يَزِيدِ

فهذا عند البصريين ضرورة.

ثالثها: "واو القسم"، "وأمّا واو القسم(5) فحرف يجر الظاهر، دون المضمر. وهو فرع الباء. والمثال على ذلك: "واللهِ"، "{والشَّمْسِ} سورة الشمس آية 1

رابعها: (متى)، "فهي" في لغة هزيل(1) حرف جر، بمعنى (من). ومنه قول الشاعر:(2)

---

(1) شرح شذور الذهب/لمحمد، بن المنعم، الجوجري، (553/1).

(2) ينظر: الجني الداني للمرادي: ص:542- 543. بتصرف.

(3) المرجع السابق نفس الصفحة.

(4) ينظر: المرجع السابق ص: 544. بتصرف

(5) الجني الداني/ للمرادي: ص: 154.

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ، ثُمَّ تَرَفَّعَتْ * مَتَى لُجَجٍ، خُضُرٍ، لَهُنَّ نَئِيجُ

ومنه قولهم: (أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّه) يريدون: من كمه.

ثالثا : الخلاف بين المثبتين والمانعين في القول بالزيادة في حروف الجر.

ظاهرة زيادة الحروف اصطلح عليها معنى التأكيد، واللغو، والصلة، والمقمح، والحشو. وأما لفظة الزيادة واللغو من عبارة البصريين، والصّلة والحشو، من عبارة الكوفين، ولكن الجمهور ينكرون إطلاق هذه العبارة (الزيادة) في كتاب الله تعالى: فإن مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى(3).

قال: ابن جني(4) "كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى، وبابه الحروف والأفعال"(5) ولقد وقع الخلاف بين النحاة في القول بالزيادة في حروف الجر ، حيث ذهب البعض إلى القول بزيادتها والبعض الآخر إلى منعها.

القائلون بالزيادة في حروف الجر:

1. سيبويه: قد ذكر ظاهرة زيادة الحروف وأثبتها، حيث عدّ بعض حروف الجر "من، والباء، واللام" من حروف المعاني الزائدة، ولكنه لم يعبر عنها بمصطلح

---

(1) شرح الكافية الشافية/ لجمال الدين، محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي الجيّاني، (1/ 244). والجني الداني للمرادي: ص: 505.

(2) الأزهية في علم لحروف/ للهروي علي بن محمد النحوي (ت415 هـــ) تحقيق: عبد المعين الملّوحي سنة 1413هـــ – 1993 م- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. انظر: ص: 201. وشرح الكافية الشافية/ (1/ 244. والجني الداني/ للمرادي: ص: 505. = والبيت لأبي ذؤيب وهو: أبو ذئيب خويد بن خالد بن بن محرث بن زبيد بن مخزوم بن صاهلة بن كاهل، أخو بني مازن بن معاوية بن تميم بن سعد بن هذيل، جاهلي اسلامي. ينظر: ديوان الهذليين/ قسم الأول ، ص: 1.

(3) انظر: البرهان في علوم القرآن/ للامام، بدر الدين، محمد بن عبد الله، الزركشي (740 – 7994هـــ) من مؤلفاته: الإجابة لإيراد ماستدركته عائشة على الصحابة. إعلام الساجد بأحكام المساجد. البحر المحيط في أصول الفقه. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، (70/3 وص: 72).

(4) عثمان، بن جنّي، أبو الفتح النحوي،(ت392 هــــ)، ومن مصنفاته الخصائص في النحو، شرح تصريف المازني.انظر: بغية الوعاة (2/ 132).

(5) البرهان في علوم القرآن/ للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (3/ 71).

الزيادة، وإنما عبّر عنها بمصطلح التوكيد، واللغو. واللغو عند سيبويه لا يعني لغو المعنى وإنما يعني لغو الإعراب والصناعة الإعرابية. حيث ذكر في "الكتاب أن " مِنْ تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ولكنها توكيد بمنزلة ما، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة، وذلك كقولك: ما أتاني مِنْ رَجُلٍ، وما رأيت مِنْ أحدٍ. ولو أُخرجتْ مِنْ كان الكلام حسنا، ولكنه أُكِّدَ بمِنْ لأن هذا موضع تبعيض فأراد لم يأته بعض الرجال والناس". وكذلك: تكلم سيبويه عن "الباء" فقال: "قد تكون (باء الاضافة) بمنزلتها، في التوكيد، وذلك كقولك: ما زيد بمنطلقٍ، ولستُ بذاهبٍ، أراد أن يكون مؤكدا حيث نفى الانطلاق والذهاب، وكذلك: "كفى بالشيبِ" لو ألقى الباء لاستقام الكلام"(1) .

2. أبو عبيدة(2): من القدامى الذين أثبتوا واهتموا بقضية زيادة حروف الجر، فإنه ذكر في مقدمة كتابه "مجاز القرآن "أنَّ ما في القرآن الكريم مثل ما في كلام العرب من الإعراب ومن الغريب، والمعاني، وبيّن وجوها كثيرة من مجازات الآيات القرآنية، وطرقها في التعبير عن المعنى.

حيث ذكر من هذه الوجوه "مجازي وهو ما يزاد في الكلام من حروف الزوائد"(3) ومن الأمثلة التي ذكرها أبو عبيدة عن زيادة "من" قوله تعالى: {فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ}. سورة الحاقة الآية 47.

3. ذكر الزجاج(4): أن "من" الجارة، دخلت في قوله تعالى: مؤكدة، حيث قال "وقوله: {مَالَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ}. سورة الأعراف الآية 73، وتقرأ غَيْرِهِ، ومن رفع فالمعنى مالكم إله غَيْرُهُ، ودخلت "من" مؤكدة، ومن جر جعلها صفة لإله".

---

(1) الكتاب لسيبويه (4/ 225).

(2) هو معمر بن المثنى اللغوي البصري أبو عبيدة 112–210 هـ، من مؤلفاته المجاز في غريب القرآن، المثال في غريب الحديث، بغية الوعاة (2/ 294).

(3) مجاز القرآن، لمعمر بن المثنى التيميّ اللغوي البصري أبي عبيدة سنة 112 – 209 وقيل 210 وقيل 211 هـ، علق عليه الدكتور محمد فؤاد مزكين، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، (1/ 8- إلى- 11). وفي نسخة ص: 63.

(4) معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السّري، المتوفى 211 ، شرح وتحقيق دكتور عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى 148 هـ 1988 م، (2/ 348).

4. الهروي: ذكر في باب مواضع "من" أن لها أربعة مواضع: وأثبت أنها تكون زائدة في الموضع الرابع، قائلا: " الموضع الرابع تكون(1) "من" زائدة للتوكيد كقولك: "هَلْ مِنْ رَجُل فِي الدَّارِ؟" "وَهَلْ مِنْ طَعَامٍ عِنْدَكَ؟" فمن هاهنا زائدة للتوكيد، وموضع "من رجل" و "من طعام" رفع بالابتداء، كأنه قال: هَلْ رَجُلٌ فِي الدَّارِ؟، هَلْ عِنْدَكَ طَعَامٌ؟"، واستدل بالآيات القرآنية، منها قوله تعالى: {مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ}. سورة الأعراف الآية 59.

5. ابن جني: من القائلين بالزيادة في حروف الجر، قال: عند ما يتحدث عن الباء الزائدة"(2) "واعلم أن هذه الباء قد زيدت في أماكن ومعنى قولي زيدت أنها إنما جيء بها توكيدا للكلام ولم تحدث معنى، مستدلا بقول الله تعالى: (أليس الله بكاف عبده) تقديره كافيا عبده، وقوله (ألستُ بربكم) أي ألستُ ربكم (وما أنت بمؤمن لنا) أي مؤمنا لنا (وما أنا بطارد المؤمنين) أي طارد المؤمنين".

6. المالقي: اهتم بقضية الزيادة في حروف الجر، حيث ذكر في باب الكاف، "أن الكاف المفردة،(3) لها في الكلام موضعان، في الأول تكون حرف جر.

فتحفض ما بعدها أبدا وتنقسم فيه قسمين، قسم تكون جارة، لا يجوز زيادتها، وقسم تكون جارة زائدة"، ذكر فيها ثلاثة مواضع:

الأول: أن يكون دخولها كخروجها، نحو: قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}. سورة الشورى الآية 11. وذهب قوم إلى أن الكاف ليست بزائدة هنا، ولهم في ذلك أقوال:(4)، والكاف في مثل هذا الموضع زائدة، لاستغناء الكلام عنها للتأكيد، لأن

---

(1) الأزهية في علم الحروف/ للهروي، علي، بن محمد، النحوي (ت415 هــــ) تحقيق: عبد المعينالملّوحي سنة 1413ه – 1993 م. - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص: 226.

(2) سر صناعة الإعراب تأليف عثمان بن جني(ت392 هــــ) الطعة الأولى، 1985، تحقيق د. حسن هنداوي، نشر دار القلم دمشق، (1/ 133).

(3) رصف المباني في شرح حروف المعاني/ للمالقي الإمام أحمد بن عبد النّور(ت702 هــــ) تحقيق: أحمد محمّد، الخراط- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. انظر: ص: 195 – إلى ص: 202. بتصرف.

(4) انظر الجني الداني ص: 89.

معناها معنى "مثل" فهي لا تتعلق بشيء وإنما حفضت بالتشبيه لغير الزائد. ومثّل في الموضع الثاني بقوله:

الموضع الثاني: قولهم: "عليّ كذا وكذا درهما". و"ذا" في الأصل اسم إشارة، والكاف زائدة، إلا أنهما ركبتا تركيبا واحدا، وجعلتا كناية عن العدد".

في الموضع الثالث: ذكر المثال بقولهم: "كَأَيِّنْ مِنْ رَجُلٍ عِنْدَكَ"، ومنه قوله تعالى: {وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَةٍ لاَ تَحْمِلُ رِزْقَهَا}. سورة العنكوت الآية 60.

7. ابن هشام الأنصاري: عدّ التوكيد من معاني "الكاف الجارة"، وذكر أن القول بزيادتها رأى الجمهور: حيث قال: "والخامس: التوكيد، وهي الزائدة نحو: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ). قال الأكثرون:(1) التقدير: لَيْسَ شَيءٌ مِثْلَهُ؛ إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شيء مثلَ مثلِه، فيلزم المحال وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانية"، كما مر من قول ابن جني. ثم أشار ابن هشام: إلى أن الأولوية بالزيادة ترجع إلى الحرف دون الاسم بقوله :"والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت".

8. الزمخشري: ذكر في تفسيره أن "اللام" الجارة، تكون زائدة(2) في قوله تعالى: {أُبَلِّغُكُمْ رِسَالاَتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ}. سورة الأعراف الآية 62. فقال: "يقال نصحته ونصحت له وفي زيادة اللام مبالغة ودلالة على إمحاض النصيحة وأنها وقعت خالصة للمنصوح له مقصودا بها جانبه لا غير، فرب نصيحة ينتفع بها الناصح فيقصد النفعين جميعا، ولا نصيحة أمحض من نصيحة الله تعالى ورسوله عليهم السلام".

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ لابن هشام، الأنصاري، (3 / 19 إلى 20)

(2) الكشاف/للخوارزمي، اللإمام، العلامة، أبي القاسم، جار الله، محمود، بن عمر، الزمخشري(467 – 538 هــــ) تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ محمد علي معوض، شارك في تحقيقه الأستاذ الدكتور فتحي عبد الرحمن أحمد الحجازي، أستاذ البلاغة والنقد بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، الطبعة الأولى 1418 هـ 1998 م، نشر مكتبة العبيكان. انظر: الكشاف (2/ 456).

وفي موضع آخر: قال: بزيادة "الباء" عند تفسيره قول الله تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيْكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ}. سورة البقرة الآية 195، حيث قال: "الباء في: (بأيديكم) مزيدة". مثلها في أعطى بيده للمنقادة والمعنى: لا تقبضوا التهلكة بأيديكم"(1).

9. أبو حيان:(2) عند تفسيره قول الله تعالى: {وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطْبًا جَنِيًا}. سورة مريم الآية 25.أشار إلى أن "الباء"زائدة، فقال:(3) "والباء في "(بِجُذْعٍ" زائدة للتوكيد كقوله (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيْكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)".

10. الدكتور محمد قاسم: ذكر رأي الكوفيين في زيادة "من"، عند إعربه شاهدا قرآنيا في قوله تعالى: {وَيَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ}. سورة الأحقاف الآية 31، فقال: "موضع الشاهد: من ذنوبكم حيث امتنع مجيء "من" زائدة هنا لأنها لا تزاد في الايجاب، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة. وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها". وهو هنا معرفة"(4).

وأشار في موضع آخر إلى زيادة "الكاف": عند إعرابه شاهدا قرآنيّا في قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}. سورة الشورى الآية 11، حيث قال:(5) "ليس" فعل ماض ناقص، "كمثله": الكاف حرف جر زائد".

---

(1) الكشاف/ للخوارزمي، اللإمام، العلامة، أبي القاسم، جار الله، محمود، بن عمر، الزمخشري(467 – 538 هــــ) (1/ 397).

(2) هومحمد، بن يوسف، بن علي، بن يوسف، بن حيان، الامام أثير الدين، أبو حيان الأندلسي، الغرطاني،(654- 745هـــــ) وله من التصانيف البحر المحيط في التفسير، النهر مختصره، اتحاف الأديب بما في القرآن من الغريب، التذليل والتكميل في التسهيل. بغية الوعاة (1/ 282).

(3) تفسير البحر المحيط/ لمحمد، بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي،(ت745 هـــــ)دراسة تحقيق وتعليق: الشيخ، عادل أحمد، عبد المجود، الشيخ محمد علي معوض، الطبعة الأولى 1413 هـ 1998 م، نشر دار الكتب العلمية بيروت. (6/ 174).

(4) إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في شرح ابن عقيل/ للدكتور محمد قاسم / شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والتوزيع والنشر / الطبعة الأولى 1424 ه – 2003 م. ص: 101.

(5) إعراب شوااهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في شرح ابن عقيل / للدكتور محمد قاسم،ص: 111.

13. ذكر الثعالبي في تفسيره {وَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ}. سورة المائدة الآية 6، أن "الباء" زائدة حيث قال: و "الباء" في قوله تعالى: {برءوسكم} زائدة عند من يرى عموم الرأس، والمعنى عنده، وَامْسَحُوا رُءُوسَكُمْ (1).

القائلون بمنع الزيادة في حروف الجر:

1. المبرد وثعلب: من الذين أنكروا وقوع الزيادة في القرآن الكريم، كما أشار إلى ذلك الطرطوسي في العمدة(2)، قائلا: "زعم المبرد وثعلب ألاَّ صلة في القرآن، والدَّهماء من العلماء والفقهاء والمفسِّرين، على إثبات الصِّلات في القرآن الكريم"(3).

2. ذكر الزركشي أن ابن السراج: من الذين نفوا وقوع الزيادة في كلام العرب، كما أشار إلى ذلك ابن الخباز(4) في (التوجيه)(5). قائلا: "وعند ابن السراج أنه ليس في كلام العرب زائد، لأنه تكلُّم بغير فائدة، وما جاء منه حمله على التوكيد"(6).

والراجح في هذه المسألة أن القول بزيادة حروف الجر يقصد به أن الكلام يستقيم بدونها ولكنها لا تعدم الفائدة فهذه التي يطلقون عليها الزيادة تفيد التأكيد كما تفيد لصوق ما أصله الخبر بما أصله المبتدأ كما في قوله تعالى (أليس الله بأحكم الحاكمين) ، ويجب عدم إطلاق هذه التسمية عليها في القرآن الكريم تأدبا وإنما نطلق عليها هنا حروف الصلة على تسمية الكوفيين .

---

(1) تفسير الثعالبي المسمى بجواهر الحسان في القرآن/ للإمام، عبد الرحمن، بن محمد، بن مخلوف، أبي زيد بن الثعالبي، المالكي، (786– 875 هـــ) (2 / 351).

(2) هو كتاب عمدة الحكام فيما لاينفذ من الأحكام؛ للقاضي نجم الدين إبراهيم بن علي الطرطوسي الحنفي، (ت758 هـــ)كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للعالم الفاضل الأديب مصتفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي بيروت لبننان، انظر: باب العين (2 / 1166 – 1167). وفي نسخة ص: 113.

(3) البرهان في علوم القرآن (3 /72).

(4) هو أحمد، بن حسين، بن أحمد، بن معالي، بن منصور، بن علي، الشيخ شمس الدين، ابن الخباز، الإربلي الموصلي النحوي الضرير، له نهاية في النحو، وشرح ألفية ابن معطي المتوفى سنة 637 هـ. انظر: بغية الوعاة (1 / 304).

(5) البرهان في علوم القرآن (3 /72).

(6) البرهان في علوم القرآن/ للإمام، بدر الدين، محمد بن عبد الله، الزركشي، (3 /72).

رابعا: الفصل بين حروف الجر ومدخولها:

قضية الفصل بين الجار و مجروره من القضايا التي قلّ ذكرها وتفصيلها في الكتب اللغوية والنحوية وممن تعرض لها سيبويه حيث قال:(1)"إِنَّه قبيح أن تفصِل بين الجارِّ والمجرور لأن المجرور داخل في الجارِّ فصارا كأنهما كلمة واحدة".

أمّا في حالة الضرورة الشعرية فقد يجوز مع القبح الفصل بينهما بالظرف، أو بالجار مع مجروره، أو بالمفعول، ولقد بيّن السيوطي، المواضع التي يفصل فيها بين الجار والمجررور ضرورة ، وهي قليلة(2).

الموضع الأول: فصل حرف الجر عن اسمه بظرف ، كقوله :

إِنَّ عَمْرًا لَاخَيْرَ فِي الْيَوْمَ عَمْرٍو * إِنَّ عَمْرًا مُكَثِّرُ الْأَحْزَانِ (3)

الموضع الثاني: الفصل بالجار والمجرور كقوله:

رُبّ فِي النَّاسِ مُوسِرٍ كَعَدِيمٍ وَعَدِيمٍ يخَالُ ذَا أيْسَارِ

الموضع الثالث: الفصل بين الجار ومجروره بالمفعول كقوله:

وَإِنِّي لَأَطْوَى الْكَشْحَ مِنْ دُونِ مَا انْطَوَى * وَأَقْطَعِ بِالْخَرْقَ الْهُبُوعِ الْمُرَاجِعِ (4)

أي: وَأَقْطَع الْخَرْقَ بِالْهُبُوعِ.

الموضع الرابع: الفصل بين الجار ومجروره بالقسم في النثر ، على ما نقله السيوطي عن الكسائي سماعا كأن يقال: اشتريته بوالله درهم. وأمّا تلميذ الكسائي علي بن المبارك الأحمر فقد قاسه في ربّ نحو: رُبَّ وَاللهِ رَجُلٍ عَالِمٍ لَقِيتُهُ. ولكنه ذكر أن الأصح المنع.

---

(1) الكتاب لسيبويه ، (164/2)

(2) همع الهوامع للسيوطي ، (386/2)

(3) لم ينسبه المصنف إلى معين. (386/2)

(4) البيت في همع الهوامع بلانسبة (386/2)

خامسا : ظاهرة حذف الجار.

لقد ثبت في الدراسات التي تتعلق بالأفعال أن الأفعال تنقسم إلى أفعال لازمة ضعيفة ومتعدية قوية، والمتعدي بأنواعه يتعدى إلى المفعول بنفسه، وذلك نحو: ضربت زيدًا، حيث وصل الفعل بعد الفاعل إلى مفعوله مباشرة فنصبه، وذلك للقوة التي تكمن في ذاك الفعل، واللازم الذي ضعف عن تجاوز الفاعل إلى المفعول، فاحتاج إلى ما يتوصل به للوصول إليه، وذلك لأن في الفعل ضعفا منعه من الوصول إلى المفعول مباشرة، وذلك نحو: مررت، جئت، عجبت، ذهبت ولا يجوز فيها: مررت زيدًا، جئت عمرًا، عجبت بكرًا، ذهبت السوق، وذلك يرجع إلى ضعف مثل هذه الأفعال في الاستعمال النحوي عن الوصول إلى هذه المفاعيل، فاحتاجت إلى ما يقويها على مقتضى القياس، لتصل إلى ما تقتضيه من المفاعيل بنفسها مباشرة، فزودوها قوة بالحروف، فصارت موصولة بها إلي المفاعيل، فقالوا: مررت بزيد، جئت إلى عمرو، عجبت من بكر، ذهبت إلى السوقِ، واختص لكل واحد من هذه الأفعال ما يناسبه من الحروف على ما يقتضيه القياس لإبراز المعاني الكامنة وراء كل نوع من هذه الجمل. ولكن أحيانا يؤدي طلب التخفيف لكثرة الاستعمال إلى حذف هذه الحروف في بعض كلامهم، فيصل الفعل اللازم إلى مفعوله فيعمل بنفسه مباشرة .

كما أشار إلى ذلك شارح المفصل(1)بقوله:(2) "إلاّ إنهم قد يحذفون هذه الحروف في بعض الاستعمال تخفيفا في بعض كلامهم، فيصل الفعل بنفسه فيعمل، قالوا من ذلك اخترت الرجالَ زيدًا، واستغفرت اللهَ ذنبًا، وأمرت زيدًا الخيرَ، قال الله تعالى: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) فقولهم: اخترت الرجال زيدا أصله من الرجال لأن اختار فعل يتعدى إلى مفعول واحد بغير حرف الجر، وإلى الثاني به".

يقول: ابن مالك(3)، "لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا في رُبَّ بعد الواو وفيما سنذكره وقد ورد حذفها بعد الفاء، وبل، قليلا": هذا يدل على أن الأصل في

---

(1) موفَّق الدين، يعيش، بن علي، بن يعيش، النحوي،(ت643 هـــــ).

(2) شرح المفصل/ لابن يعيش، انظر: (8 / 50).

(3) شرح ابن عقيل/ لقاضي القضاة بهاء الدين، عبد الله، بن عقيل، العقيلي الهمدني المصريي،(698- 769 هـــــ) على ألفية الإمام الحجة الثبت أبي عبد الله محمد جمال الدين ابن مالك(600- 672 هـــــ). المكتببة العصرية، (2 / 35). وفي نسخة ص: 32.

الحروف الجارة المحذوفة رفض عملها في مجرورها، ولكن هناك حالات أجاز النحويون فيها حذف الجار بدون أن يصل الفعل إلى مفعوله، فيكون الجار المحذوف كالمثبت، فيجرون به الاسم كما يجرون به وهو مثبت كالملفوظ به، وذلك في المواضع التي قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك الحروف. كما أشار الزمخشري إلى هذا المعنى(1). وتلك الحالات تتمثل فيما يأتي:

الحالة الأولى: حذف "رُبَّ" في أربعة مواضع.

يقول ابن هشام:(2) "تحذف "رُبَّ" ويبقى عملها، بعد الفاء، كثيرا"، وبعد الواو أكثر، وبعد "بل" أقل وتحذف رب بدون عوض وتفصيل هذه المواضع على النحو التالي :

الموضع الأول: بعد الفاء، وذلك كقول الشاعر:(3)

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ * فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوَلِ

الشاهد فيه قوله "فَمِثْلِكِ"، حيث جر "مثل" برُبَّ المحذوفة التي عوض عنها بالفاء بعدها.

الموضع الثاني: حذفها بعد الواو، قال ابن هشام: "وبعد الواو أكثر"(4). أي: حذف "رُبَّ" بعد الواو أكثر ورودا مع بقاء عملها في مجرورها. وذلك نحو قول امرئ القيس:(5)

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ * عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

---

(1) ينظر: شرح المفصل/ لابن يعيش، (8 / 52) بتصرف يسير.

(2) أوضح المسالك/ لابن هشام، (3 / 73).

(3) هذا الشاهد لامرئ القيس ابن حجر الكندي، من معلقته المشهورة. والبيت من الطويل ، وانظره: في جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والاسلام/لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب، القرشي، تحقيق: علي محمد، البجاوي. نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، تاريخ الطبع 198. ص: 120.

(4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ لابن هشام، (3 / 75).

(5) البيت لامرئ القيس، من البحر الطويل وانظره: في جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والاسلام/ص: 131.

الشاهد فيه قوله "وَلَيْلٍ" حيث جر "لَيْلٍ" برُبَّ المحذوفة التي عوض عنها بالواو بعدها.

الموضع الثالث: حذفها ،بعد "بل" أشار إلى ذلك ابن هشام:(1) من الشواهد في ذلك قول رؤبة بن العجاج:(2)

بَلْ بَلْدَةٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمَهُ * لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهُ

الشاهد في هذا البيت قوله "بَلْ بَلْدَةٍ"، حيث جر "بَلْدَةٍ" برُبَّ المحذوفة التي عوض عنها ببل بعدها.

الموضع الرابع: حذفها بدون عوض، وذلك نحو قول رؤبة بن العجاج:(3)

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ * كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

الشاهد في البيت جر قوله "رَسْمِ دَارٍ" حيث جر "رَسْم" برُبَّ المحذوفة التي لم يعوض عنها بواحد من الحروف الثلاثة المذكورة.

الحالة الثانية: حذف غير"رُّبَّ" من حروف الجر، مع بقاء العمل.

ذكر ابن هشام:(4) حذف غير"رُّبَّ" من حروف الجر، مع بقاء العمل، حيث قال: "وقد يحذف غير "رُبَّ" ويبقى عمله وهو ضربان":

1. سماعي، كقول رؤبة: "خَيْرٍ وَالْحَمْدُ اللهِ" جوابا لمن قال له: كيف أصبحت"؟(5)بحذف (على) أي: على خير وهذا الضرب يحفظ ولا يقاس عليه لأنك

---

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ لابن هشام، (3 / 77).

(2) البيت لرؤبة بن العجاج: هو عبد الله بن الرؤبة بن ولبيد بن صخر السعدي التميمي أبو الشعثاء. راجز مجيد من الشعراء، ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها، ثم أدرك الاسلام، وأسلم وعاش إلى أيام وليد بن عبد الملك، ففلح وأقعد. (ت90 هــــ).

(3) البيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج، سبق ترجمته ص: 55.

(4) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ لابن هشام، (3 / 79). بتصرف.

(5) ينظر: المرجع السابق: (3 / 79). بتصرف.

إنما تنطق بلغتهم وتحذي في جميع ذلك أمثلتهم، ولا تقيس عليه. وقد ذكر المؤلف(1) ثلاثة مواضع من المقيس عليه ثم زادها الشارح إلى ثلاثة عشر موضعا:(2) وهي كالتالي:

1. قياسي، كقولك: "بِكَمْ دِرْهَم اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ ؟ أي: بكم من درهمٍ اشتريت ثوبك؟ خلافا للزجاج في تقديره الجر بالاضافة. (3) بحذف "من".
2. حذف "في" على القياس كما أشار إليه ابن هشام بقوله:(4) "كقولهم: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا وَالْحُجْرِةِ عَمْرًا"، أي: في الحجرة، حيث حذفت "في" وعملت، خلافا للأخفش إذ قدر عطفا على معمولي عاملين".
3. حذف "الباء" في قولهم: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلاَّ صَالِحٍ فَطَالِحٍ، حكاه يونس، وتقديره: إِلاَّ أَمُرُّ بِصَالِحٍ فَقَدْ مَرَرْتُ بِطَالِحٍ (5). حيث حذفت "الباء" وبقي عملها في مجرورها.
4. "لفظ الجلالة في القسم بدون عوض نحو: "اللهِ لَأَفْعَلَنَّ"(6). بحذف الواو أي: وَاللهَ.
5. "في جواب سؤال اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف، نحو: "زَيْدِ" في جواب من قال" بمن اهتديت"؟ (7) بحذف "الباء" في زيد أي: بِزَيْدِ.
6. في العطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف، إذا كان العطف بحرف منفصل بلو، كقول الشاعر:(8) *

---

(1) هو الإمام، أبو محمد، عبد الله، جمال الدين، بن يوسف، بن أحمد، بن عبد الله ،بن هشام , الأنصاري , المصري, (761 هـــ).

(2) هو محمد، محي الدين، عبد الحميد، مؤلف عمدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك/ وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح. انظر: حاشية أوضح المسالك (79/3)

(3) ينظر: أوضح المسلك إلى ألفية ابن مالك (3 / 79). بتصرف. ذكر عباس حسن: أن حذف حرف الجر يطرد في أربعة عشر موضعا قياسية، ينظر: النحو الوافي (2 / 532). بتصرف.

(4) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، (3 / 80). بتصرف.

(5) ينظر: المرجع السابق (3 / 80 – إلى 81). بتصرف.

(6) ينظر: حاشية أوضح المسالك لابن هشام (3 / 79). بتصرف.

(7) ينظر: المرجع السالق (3 / 79). بتصرف.

(8) المرجع السابق (79/3) بتصرف يسير

7. مَتَى عُذْتُمُ بِنَا وَلَوْ فِئَةٍ مِنَّا* بحذف "الباء" في فئة مع بقاء عملها.
8. "أن يكون المجرور معطوفا على آخر بحرف منفصل بلا"كقول الشاعر: (1)

مَا لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يُهْجَرَا * وَلاَ حَبِيبٍ رَاْفَةٌ أَنْ يُجْبِرَا

حيث حذفت "اللام"، في "حبيب" وبقي عملها.

9. "أن يكون المجرور مقرونا بهمزة استفهام بعد كلام تضمن مثل الحرف المحذوف، نحو قولك: "أَزَيْدِ بن عمرو" جوابا لمن قال: "اهْتَدَيْتَ بِزَيْدِ"(2). بحذف "الباء" في زيد وبقاء العمل في مجرورها.
10. "أن يكون الكلام المجرور مسبوقا بهلاّ بعد كلام اشتمل على مثل الحرف المحذوف، نحو: "هَلاَّ رَجُلٍ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ" بعد قول القائل: "تَمَسَّكْ بِخَالِدِ".(3) بحذف "الباء"، في رجل.
11. "أن يكون المجرور مسبوقا بإن، وفي الكلام السابق عليه مثل الحرف المحذوف، نحو: "تَمَسَّكْ بِأَحْسَنِهِمَا خُلُقًا إِنْ عَلِيٍّ وَإِنْ عَمرِو"(4). حيث حذف "الباء"، في عليٍّ، و عمرو وبقي العمل.
12. "لام التعليل إن جرت كي المصدرية وصلتها، نحو: "جِئْتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ"(5). أي: للتعليم.
13. "بعد أن المصدرية، وأن المؤكدة، نحو: "رَغِبْتُ أَنْ أَتَنَسَّكَ".
14. و "عَجِبْتُ أَنَّكَ مُسْتَمِرٌّ فِي ضَلاَلِكَ"(6). بحذف "في" أن أتنسك، و"من" في أنك مستمر في ضلالك.

---

(1) ينظر: حاشية أوضح المسالك لابن هشام (3 / 79). بتصرف.

(2) ينظر: المرجع السابق (3 / 79). بتصرف.

(3) ينظر: المرجع السابق (3 / 79). بتصرف.

(4) ينظر: المرجع السابق (3 / 79). بتصرف.

(5) ينظر: المرجع السابق (3 / 79). بتصرف.

(6) ينظر: حاشية أوضح المسالك/ لابن هشام (3 / 80). بتصرف.

15. المعطوف على خبر "ليس" وخبر "ما" الذي يصلح لدخول الجار عليه وهو الذي لم ينتقض نفيه ويسمى هذا الموضع الجار على التوهم، وقد أجازه سيبويه ولم يجزه جماعة من النحاة، والشواهد على وروده كثيرة منها قوله:(1)

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَة * وَلاَ نَاعِبٍ إِلاَّ بِبَيْنٍ غُرَبُهَا

حذف "الباء" في "ناعب" معطوف خبر ليس وبقي العمل.

الحالة الثالثة: جواز حذف الجار والمجرور معا إذا لم يتعلق الغرض بذكرهما.

يقول: الدكتور عباس حسن:(2) "أما حذف الجار والمجرور معا فجائز إذا لم يتعلق الغرض بذكرهما، بشرط وجود قرينة تعينهما، وتعين مكانهما، وتمنع اللبس. ومن الأمثلة قوله تعالى: (وَاتَّقُوا يَوْمًا لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) أي: لا تجزي فيه". حيث حذف الجار والمجرور معا في هذه الآية لوجود القرينة وعدم اللبس في حذفه.

في ختام هذا المبحث يجب الإشارة إلى أن هذا الحذف إنما يسوغ إذا لم يكن في حذف الجار ضرر معنوي أو صناعي يؤدي إلى الالتباس والوهم، إلا بوجود الدليل على ذلك الحذف. وعلى ذلك امتنع (3) حذف الجار، بعد الفعل "رغب" لأن تقدير "في" أو "عن" كل ذلك صالح بعدها، فلو حُذف حرف الجر لا يُعلم أيهما يريد المتحدّث، إذ لا دليل على إرادة المحذوف منهما وذلك نحو: " رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ كَذَا"، أو "رَغِبْتُ عَنْ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا"، وهذا بخلاف قولك: "عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا"، وإنما يجوز حذف الجار "من" بعد "عجب" في هذا المثال لأن "عجب" لا يتعدى بغير "من" وحذفه لا يوهم تعدّيه بغيره. وإن قلت: لماذا جاز حذف الجار بعد "رغب" في قوله تعالى: {وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ}. سورة النساء الآية 127، الجواب: إنما جاز حذف الجار في هذه الآية بدليل أن هذا اللفظ(4) "رغب" يحتمل

---

(1)ينظر: حاشية أوضح المسالك/ لابن هشام (3 / 80).

(2) النحو الوافي/ لدكتور: عباس حسن، (2 / 536).

(3) ينظر: مغني اللبيب/ لابن هشام الأنصاري، (6 /320 – إلى 321) بتصرف.

(4) ينظر: تفسير البحر المحيط/ لمحمد، بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي،(3 / 378) بتصرف.

معنى الرغبة والنفرة: بتقدير "في" في الرغبة، أي: في أن تنكحوهن لمالهن أو لجمالهن، وبتقدير "عن"، في النفرة: أي: وترغبون عن أن تنكحوهن لقبحهن وتمسكوهن رغبة في أموالهن.

سادسا: ظاهرة التناوب في حروف الجر.

إن من أهم ما يتعلق بحروف الجر ظاهرة التناوب في حروف الجر، وقد اختلف النحاة حولها، بين المانعين والمجيزين، ولهم فيها مذهبان: في هذا المبحث تناول الباحث هذين المذهبين بالدراسة مع عرض الآراء والأمثلة لكل منهما.

المذهب الأول: مذهب البصريين المانعين:

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض على القياس، كما لا ينوب حروف النصب وحروف الجزم بعضها عن بعض أشار إلى هذا ابن هشام: في مغني اللبيب، حيث قال:(1) "إن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعت النيابة أن الحرف باق على معناه، وأن العامل ضُمِّن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف".

كما ذكر الأستاذ عباس حسن رأي البصريين حول التناوب في حروف الجر قائلا:(2) أما حقيقة الأمر في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض فتتخلص في مذهبين: الأول(3): أنه ليس لحرف الجر إلا معنى واحد أصلي يؤديه على سبيل الحقيقة، لا المجاز. إلخ. . . فإن أدى الحرف معنى آخر غير المعنى الواحد الأصلي المختص به، وجب القول: بأنه يؤدي المعنى الآخر الجديد، إما تأدية "مجازية" لا الحقيقة، وإما تأدية "تضمينية".

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ لابن هشام الأنصاري، (6 / 561 – 562).

(2) ينظر: النحو الوافي/ لدكتور عباس حسن، (2 / 537). بتصرف يسير.

(3) يعني به مذهب البصريين.

ومما ذكره ابن هشام: والأستاذ عباس حسن: عن مذهب البصريين، يبدو أنه لا يجوز التناوب في حروف الجر عند البصريين بل يرون إبقاء حرف الجار على موضوعه الأول، محتجين على ذلك بثلاثة أمور:

الأول: أن يتضمن الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف. وذلك كقول بعض الأدباء(1): "نَأَيْتُ مِنْ صُحْبَةِ فُلَانٍ بَعْدَ أَنْ سَقَانِي بِمُرِّ فِعَالِهِ". والأصل: (نأيت عن فلان بعد أن سقاني من مُرّ فعاله). ولكن ضُمِّن الفعل: "نأى" الذي يتعدى هنا بالحرف "من" معنى فعل آخر يتعدى بها؛ هو: "بَعُدَ"، أو ضَجِرَ"؛ فالمراد: بَعُدْتُ، أو: ضَجِرْتُ من صحبة فلان. كما ضُمِّن الفعل: "سقى" الذي لا يتعدى هنا "بالباء" معنى فعل آخر يتعدى بها؛ هو: "آذى" أو "تناول" فالمراد: "آذاني" أو: "تناولني" بمُرّ فعاله.

الثاني: أن يكون اللفظ أي: حرف الجر قابلا للتأويل. وذلك نحو:(2) "في" حرف أصليّ معناه الحقيقي: "الظرفية" أي: الدلالة على أن الشيء يحتوي بين جانبه شيئا آخر، ولكن إذا قيل: "غَرَّدَ الطَّائِرُ فِي الْغُصْنِ"، لم نفهم أن الغصن يحتوي في داخله وبين جانبه الطائر المغرِّد؛ لاستحالة هذا. وإنما نفهم أنه كان على الغصن وفوقه، لا بين ثناياه. فالحرف: "في" قد أدى معنى ليس بمعناه الحقيقي الأصليّ، فالمعنى الجديد؛ هو "الفوقية"، أو "الاستعلاء" إنما يؤديه حرف آخر مختص بتأديته؛ هو: "على" فلو روعي الاختصاص وحده لقيل: غَرَّد الطائر على الغصن، فالحرف: "في" قد أدى معنى ليس من اختصاصه، بل من اختصاص غيره. هذه التأدية ليست على سبيل الحقيقة، وإنما هي على سبيل المجاز.

الثالث: أن يخالف القياس حيث يكون التناوب على الشذوذ لا يمكن التضمين ولا الإنابة مثال ذلك قول الشاعر:(3)

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ * مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

---

(1) النحو الوافي/ لدكتور عباس حسن، (2 / 539 – إلى 540).

(2) ينظر: النحو الوافي/ لدكتور عباس حسن، (2 / 539) بتصرف.

(3) البيت لأبي ذؤيب الهذلي: انظره في ديوان الهذليين/ (52/1). (قسم الأول ص: 52).

جاء في مغني اللبيب لابن هشام: ذكر محل "الشاهد" في هذا البيت، حيث قيل:[1] "والشاهد في هذا البيت أن الباء للتبعيض بمعنى "من"، قال ابن جني في سر صناعة الإعراب،[2] "إنما معناه شربت ماء البحر، هذا هو الظاهر، والعدول عنه تعسُّف،وقال بعضهم معناه شربن من ماء البحر فأوقع الباء موقع من".

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين المجيزين.

فقد ذهب الكوفيون إلى أن نيابة حروف الجر بعضها عن بعض يجوز بالقياس، مستدلين على ذلك بأمور:

الأول: كثرة وروده في القرآن الكريم، وكلام العرب شعرا ونثرا. قال أبو عبيدة معمر بن المثنى[3]: "ومن مجاز الأدوات اللاتي لهن معان في مواضع شتى، فتجيء الأداة منهن في تلك المواضع لبعض تلك المعاني". ومن ذلك قوله تعالى:{لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلَ}. سورة طه الآية 71' معناه: على جذوع النخل،-حيث ناب حرف "في" مكان حرف "على" في هذه الآية- وقال تعالى: {إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ}. سورة المطففين الآية 2، معناه: من الناس". وهنا: تناوب حرف "على" مكان حرف "من".

الثاني: توسعهم في الموضوع وإعطاؤهم الحرف أكثر من معنى واحد.

ذكره ابن هشام في مغني اللبيب قائلا:[4] "وهذا الأخير - يعني جعل كلمة نائبة عن الأخرى لا بقيد الشذوذ بل بعدمه أي: بالتوسع في الموضوع- هو محمل الباب كله عند الكوفيين، وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذا، ومذهبهم أقل تعسّفا".

ويؤيّد هذا ما ذكره الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي[1] من رأي الكوفيين حول هذه القضية حيث قال: "المذهب الثاني: أن قَصْر حرف الجر على معنى حقيقي

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ لابن هشام الأنصاري، (2 / 141).

(2) سر صناعة الإعراب/ لابن جني، (1 / 135).

(3) مجاز القرآن/ لأبي عبيدة، معمربن المثنى، (14/1). وفي نسخة ص: 66 بتصرف بيسير.

(4) مغني اللبيب/ لابن هشام الأنصاري، (180/2- إلى – 181) بتصرف يسير.

واحد، تعسّف وحكم لا مسوّغ له، فما الحرف إلا كلمة، كسائر الكلمات الفعلية والاسمية، هذه الكلمات الاسمية والفعلية تؤدي الواحدة منها عدة معاني حقيقية لا مجازية".

الثالث: اعتمادهم على شهرة المعني اللغوي الأصيل في الحكم على معنى الحرف بالحقيقة.

ذكر الأستاذ عباس حسن، في النحو الوافي، الأساسَ الذي يعمد عليه الكوفيون في الحكم على معنى الحرف بالحقيقة. عندما يقول(2): "فإذا اشتهر معناه اللغوي الحقيقي، وشاعت دلالته، بحيث يفهمها السامع بغير غموض، كان المعنى حقيقيا لا مجازيا، كانت هذه الدلالة أصلية لا علاقة لها بالمجاز. ولا بالتضمين، ولا بغيرهما، فالأساس الذي يعمد عليه هذا المذهب في الحكم على معنى الحرف بالحقيقة هو شهرة المعنى اللغوي الأصيل المراد وشيوعه. حيث يتبادر ويتضح عند السامع، لأن هذه المبادرة علامة الحقيقة. فإن من يسمع قول القائل: (كنت في الصحراء، ونفد ما معي من الماء، وكدت أموت من الظمأ، حتى صادفت بئرا شربت من مائها العذب ما حفظ حياتي التي تعرضت للخطر من يومين) سيدرك سريعا معنى الحرف: "من" وقد تكرر في هذا الكلام بمعان لغوية مختلفة، أولها: بيان الجنس. ثانيها: السببية. ثالثها: تبعيضية. رابعها: ابتداء. . . و. . . "

في ختام هذا المبحث تجدر الإشارة إلى الميل بترجيح مذهب الكوفيين على مذهب البصريين للأسباب التالية:

1. إن التضمين الذي ادعاه البصريون غير ممكن، وعليه يقول الأستاذ عباس حسن: "فلا شك أن المذهب الثاني- يعني مذهب الكوفيين- نفيس؛ كما سبق فمن الأنسب؛ الاكتفاء به؛ لأنه عمل سهل، بغير إساءة لغوية، وبعيد من الالتجاء إلى المجاز،

---

(1) النحو الوافي/ لدكتور عباس حسن، (2/ 540).

(2) النحو الوافي/ لدكتور عباس حسن، (2/ 541).

والتأويل، ونحوهما من داع؛ فلا غرابة في أن يؤدي الحرف الواحد عدة معان مختلفة. وكلها حقيقي"(1).

2. كثرة ما ورد في القرآن الكريم وفي الشعر من دخول حروف الحفض بعضها مكان بعض، قال: الهروي(2) "اعلم حروف الحفض يدخل بعضها مكان بعض وقد جاء ذلك في القرآن وفي الشعر. " حيث قال: فمنها "في" وذكر أن لها ستة مواضع. ثم جعل يذكر الأمثلة.

3. رَدُّ ما ادعاه البصريون بشذوذ التناوب في الحروف، وذلك لكثرة وروده عن العرب في الشعر والنثر. يقول: ابن جني في الخصائص(3) "وجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كبيرا لا يكاد يحاط به؛ ولعله لو جمع أكثره لا "جميعه" لجاء كتابا ضخما وقد عرفت طريقه ومعلوم أن الكثرة تنافي الشذوذ.

النتائج والخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات الذي يسّر إنجاز هذا البحث وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

جاء هذا البحث نتيجة دراسة نظرية حيث استقصت بعض السمات والخصائص السياقية لحروف الجر، وفق الضوابط التي ذكرها النحاة للاستفادة منها من خلال

---

(1) النحو الوافي/ لدكتور عباس حسن، (542/2).

(2) الأزهية في حروف المعاني/ للهروي، ص: 267.

(3) الخصائص/ لابن جي، (2 / 310).

مناظرتها بالنصوص التي وردت فيها السمات والخصائص السياقية لحروف الجر، إضافة إلى فهم طبيعة استخدام هذه الحروف في تركيب الجمل وسياقها من حيث معرفة ما يكثر استعماله أو يقلّ، أو يندر في الاستعمال اللغوي، وغير ذلك من السمات والخصائص السياقية التي ذكرت عن كل حرف في موضعه، وفيما يلي أهم نتائج البحث :

1- اختصاص كل واحد من الأفعال بما يناسبه من الحروف على ما يقتضيه القياس لإبراز المعاني الكامنة وراء كل نوع من الجمل.

2- اللازم الذي ضعف عن تجاوز الفاعل إلى المفعول، يحتاج إلى ما يتوصل به من حروف الجر، للوصول إليه، وذلك لأن في الفعل ضعفا منعه من الوصول إلى المفعول مباشرة.

3- طلب التخفيف لكثرة الاستعمال يؤدي إلى حذف هذه الحروف في بعض كلامهم، فيصل الفعل اللازم إلى مفعوله فيعمل بنفسه مباشرة .

4- الأصل في الحروف الجارة المحذوفة رفض عملها في مجرورها.

5- تحذف ربّ من بين حروف الجر ويبقى عملها ويعوض عنها بالفاء، كثيرا"، وبالواو أكثر، و"بل"، وقد تحذف ربّ ويبقى عملها بدون عوض.

6- يحذف غير"رُبَّ" من حروف الجر، ويبقى العمل، إما على السماع أو القياس، كحذف: على، ومن، وفي، والباء، إلخ...

7- يجوز حذف الجار والمجرور معا إذا لم يتعلق الغرض بذكرهما، إذا وجدت قرينة تعينهما، وتعين مكانهما، وتمنع اللبس.

8- ترجيح مذهب الكوفيين المجيزين على مذهب البصرين المانعين في قضية تناوب حروف الجر، وذلك لكثرة ما ورد في القرآن الكريم وفي الشعر من دخول حروف الحفض بعضها مكان بعض.

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم (جل مُنَزِّلُهُ وعلا).
2- الأشموني، علي، بن محمد، ابن مالك، (838 – 900 هـــ).
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/تحقيق/ طه عبد الرؤف سعيد/ المكتبة التوقيفية إمام الباب الأخضر.
3- الجوجري، محمد بن المنعم.
- شرح شذور الذهب/ تحقيق: د. نوَّاف بن جزاء الحارثي، الطبعة الأولى سنة 1424هـ.
4- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، (1400 هـــ- 167 هــ).
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/ دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.
5-حسن، عبّاس حسن، - النحو الوافي/ الطبعة الثالثة/ دار المعارف بمصر.

6- أبو حيان الأندلسي، محمد، بن يوسف، (ت745 هـــــ)ـ
- تفسير البحر المحيط/ دراسة تحقيق وتعليق: الشيخ، عادل أحمد، عبد المجود، الشيخ محمد علي معوض، الطبعة الأولى 1413 هـ 1998 م، نشر دار الكتب العلمية بيروت.
7- ديوان الهذليين/ الطبعة الثانية / مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة / 1995.
8- الخطيب التبريزي.
- شرح اختيارات المفضل/ تحقيق:الدكتور فخر الدين القباوة، الطبعة الثانية بيروت سنة:1407هـ 1987م. دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
9- الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السّري، (ت 311 هـ):
- معاني القرآن وإعرابه/ تحقيق: دكتور عبد الجليل عبده شلبي/ نشر عالم الكتب/ الطبعة الأولى 1408 هـــــ 1988 م.
10- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (740 –7994هــ):

- البرهان في علوم القرآن/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ نشر مكتبة دار التراث.

11- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (467 - 538 هـــــ):

- الكشاف/ تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون/ الطبعة الأولى 1418 هـ - 1998 م/ نشر مكتبة العبيكان.

12- أبو زيد محمد بن أبي الخطاب، القرشي.

- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والاسلام/ تحقيق: علي محمد، البجاوي. نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، تاريخ الطبع 198.

13- سيبويه، أبو بِشر، عَمرو، بن عثمان، بن قَمبر(ت180 هــــ):

- الكتاب/ تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد/ نشر مكتبة الخارجي بالقاهرة للطباعة والنشر والتوزيع- ص. ب 1375 القاهرة- رقم الإبداع 2756 /77 -/ الطبعة الثالثة 1408. ه=1988 م. مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر. 68، شارع العباسية – القاهرة- ت897851.

14- السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبوبكر (911 هــــ).

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ تحقيق أحمد شمس الدين، الناشر/ دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1418هـــــ / 1998 م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية/ 1399 هــــ- 1979 م، دار الفكر.

15- الطرطوسي، نجم الدين، إبراهيم، بن علي، الحنفي، (ت758 هـــــ).
- هو كتاب عمدة الحكام في ما لاينفذ من الأحكام.
16- عبد القاهر الجرجاني، (ت471 هـــــ)،-

- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية/ شرح الشيخ خالد، الأزهري الجرجاوي (ت 905 هــــ) تحقيق: وتقديم وتعليق د. البدراوي زهران أستاذ اللغات بجامعة أسيوط رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب بسوهاج- الطبعة الثانية طبعة معتدلة ومزيدة ومنقحة.

17- أبو عبيدة، معمر بن المثنى، التيميّ، اللغوي البصري، سنة 112 – 209 هـــــ.
- مجاز القرآن/ علق عليه الدكتور محمد فؤاد مزكين، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.
18- عثمان بن جني، (ت392 هـــــ).
- الخصائص/ المحقق: محمد علي النجار، الناشر: المكتبة العلمية، الطبعة: غير متوفر.

- سر صناعة الإعراب/ الطعة الأولى، 1985، تحقيق د. حسن هنداوي، نشر دار القلم دمشق.
19- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمدني المصريي (698هـــــ-769 هـــ):
- شرح ابن عقيل/ الطبعة العشرون رمضان 1400 هـــ يوليو 1980 م/ نشر وتوزيع دار التراث القارة.
20- قاسم، الدكتور، محمد.

- إعراب شواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة/ في شرح ابن عقيل/ شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والتوزيع والنشر/ الطبعة الأولى 1424 ه – 2003 م.

21- المالقي، الإمام، أحمد، بن عبد النّور (702 هـــ):
- رصف المباني في شرح حروف المعاني/ تحقيق: أحمد محمّد الخراط/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. 22- بن مالك الطائي، الجيّاني، جمال الدين، أبو عبد الله محمد، بن عبد الله.
- شرح الكافية الشافية/ تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد الهريري، دار المسئامون للتراث.
23- ابن مخلوف، عبد الرحمن، بن محمد، أبو زيد بن الثعالبي، المالكي، (786– 875 هـــــ).

- تفسير الثعالبي، المسمى بجواهر الحسان في القرآن، (786 – 875 هـــ).

24- المرادي، أبو محمد، الحسن، بن قاسم، بن عبد الله، بن علي، المصري (ت 749هـــــ).
- الجني الداني في حروف المعاني/ تحقيق: الدكتور/ فخر الدين القباوَة الأستاذ محمد نديم فاضل/ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان/ الطبعة الأولى 1413 ه = 1992 م.
25- الهروي، علي، بن محمد النحوي، نحو (415 هـــ):

- الأزهية في علم الحروف/ تحقيق: عبد المعين الملّوحي/ 1413ه – 1993 م/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

26- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري (708- 761هــ):

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ تحقيق وشرح: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب/ السلسلة التراثية.

- أوضح المسلك إلى ألفية ابن مالك/ تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد/ الطبعة غير متوفرة/ نشر المكتبة العصرية صيدا- بيروت ص. ب:8355.

27- ابن يعيش، الشيخ موفق الدين، يعيش بن علي (ت 643 هــ):-

- شرح المفصل/ لابن يعيش النحوي/ صُحِّح وعلق عليه بمعرفة مشيخة الأزهر المعمورة/ عنيت بطبعه ونشره بأمر المشيخة إدارةُ الطباعة المنيرية بمصر.